

خلافاً للحكومات وصلاحيات الرؤساء والوزراء دستور الطائف.. ما له وما عليه

وقع لبنان مرة رابعة منذ الاستقلال في حالة شغور سدة رئاسة الجمهورية، لكن هذه المرة بوجود حكومة مستقلة اصلاً، لكنها مضطرة الى تصريف الاعمال بالحدود الضيقة بعد تعذر تشكيل حكومة جديدة قبل نهاية العهد، في ظل خلاف دستوري وسياسي على حقها في ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية، ومخاوف من حصول فوضى دستورية وسياسية وامنية

الدستور من اللاتات الثلاث: لا للتوطين، لا للتقسيم، لا لأي شرعية تناقض العيش المشترك، وهو ما شكل مصدر خوف من عدم الالتزام به في ضوء التفسير المتناقض للميثاق الوطني والعيش المشترك، والمطالبات الدولية بدمج اللاجئين والنازحين في المجتمع اللبناني. في هذا المجال، لا بد من تناول اتفاق الطائف ودستوره، ما له وما عليه، بعد التجارب التي مر بها لبنان من تعطيل حكومي وشغور رئاسي وحكومي، وخلاف على الصلاحيات وكيفية تشكيل الحكومات، والمهل الدستورية للرؤساء والوزراء، والبنود التي لم تنفذ منه؟ هل بات من الضروري اعادة النظر في بعض بنوده توضحها او تعديلاً؟ ما المطلوب لاستكمال تنفيذ ما لم ينفذ منه؟ ما علاقة المعادلات الخارجية بكل ما جرى في لبنان منذ العام 1989 وما يحصل حالياً. اخيراً، هل في الامكان ايجاد حل من ضمن الليات الدستور، ام

غادر الرئيس العماد ميشال عون القصر الجمهوري من دون ان يسلم الخلف، تماماً كما هو لم يتسلم من سلفه، والخلو الجديد في الرئاسة الاولى مختلف من حيث الظروف الدستورية، كون رئيس الجمهورية استبق انتهاء الولاية بتوقيع مرسوم استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، الامر الذي عقد الامور اكثر وزاد الاستعصاء الدستوري حول شرعية الحكومة وقدرتها على تصريف الاعمال في النطاق الضيق. جاء ذلك نتيجة التباسات وغموض وثر في دستور الطائف، اظهرتها التجارب والممارسة الخاطئة والانتقائية في تنفيذ بنوده خلال السنوات الـ33 الماضية من عمر اتفاق الطائف وميثاقه الوطني، بدليل ان هذه الممارسات ادت الى خلافات حول تشكيل الحكومات وصلاحيات الرؤساء والوزراء ومفهوم الميثاق الوطني والمشاركة، لاسيما لجهة ما ورد في مقدمة

رزق: لا ثغر في الدستور والمطلوب تطبيقه بامانة

■ ما هي الاسباب الدستورية للازمات التي نعيشها وادت الى شغور موقع الرئاسة ثلاث مرات، والخلافات حول المهل الدستورية والنصاب النيابي في انتخاب الرئيس، وصلاحيات رئيسي الجمهورية والحكومة في تشكيل الحكومة؟

□ لا اسباب دستورية مسوغة لتمادي الشغور، فالعلة في التطبيق. النصوص واضحة والواجبات محددة. المطلوب قراءة وفهم، ارادة وعزم. لا بد من صحو وطنية عابرة لأي انفصام، رافضة لأي شرك في الوطنية، كما في الدين!

عند نكول الوكيل على الاصيل ان يعزله.

■ لماذا لم يقيد الدستور الرئيس المكلف بمهلة زمنية اسوة بمهلة وضع البيان الوزاري ومنع الثقة؟

□ طرحت في الطائف تحديد مهلة للتأليف، فقال لي الرئيس صائب سلام، رحمه الله: وماذا لو تعمد رئيس الجمهورية انقضاء المهلة حتى يكلف آخر التأليف؟ وعندما سألته: هل ترك الامر على غاربه؟ اجابني لا، ما هو معقول

مقبول. لذلك المطلوب، اليوم وغداً، كما في الامس، التبصر في المصلحة العامة، ولندرك ان علينا جميعاً منع المزيد من الخراب، وان لا نهيل على الجمهورية التراب.

■ انت من الرأي الذي يقول ان الحكومة المستقلة يمكن ان تقوم بتصريف الاعمال في حالة الشغور الرئاسي؟ وما سبب عدم وضع نص دستوري يراعي هذه المسألة فترك الموضوع غامضاً؟

□ الحكومة المستقلة هي الموجودة، مهمتها القيام بكل ما من شأنه درء الفراغ واستمرار عمل مرافق الدولة وسلامة الوطن، فقط.

■ ما هي الثغر في دستور الطائف وكيف تعالج؟ □ لا ثغر في الدستور. المطلوب قراءته بامعان وفهمه باحسان وتطبيقه بأمانة. جهالة هذه المبادئ تفقد الاهلية لتولي الحكم، ومخالفتها خيانة عظمى.

■ ما هي ايجابيات الدستور؟ □ تأكيد وحدة لبنان، ارضا وشعباً ومؤسستاً، نظامه الجمهوري الديموقراطي الحر، شراكتة العربية وانفتاحه العالمي في انسانية جامعة.

■ هل ترى ضرورة لتعديل او توضيح بعض مواد دستور الطائف لاسيما تلك التي يختلف حول تفسيرها النواب؟

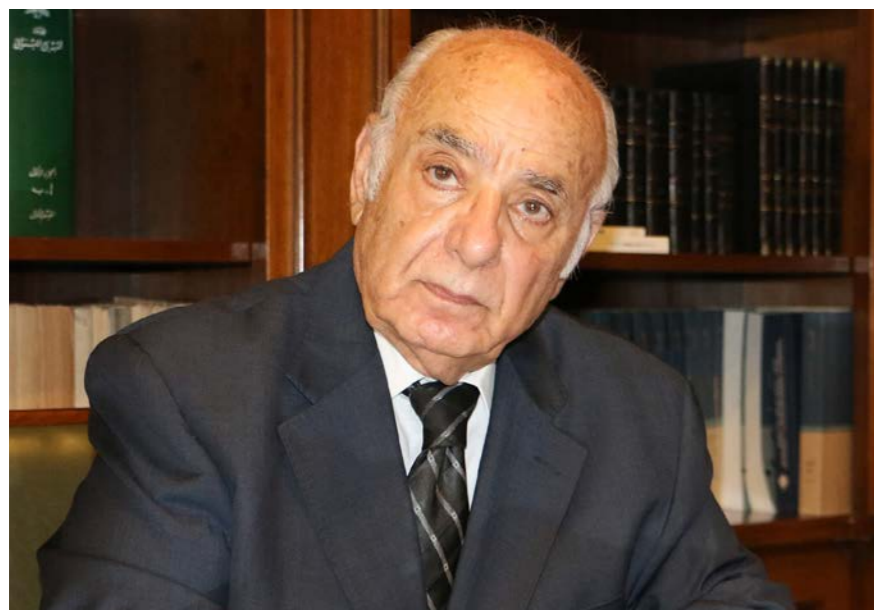
□ لا ضرورة اطلاقاً لتعديل اي نص في الطائف، لا وثيقة ولا دستوراً، اما الاختلاف حول تفسيره فيحتاج الى حسن قراءة وتفهم لا الى تبديل وتعديل. التذرع بوجود اضافة او حذف، هو تغطية لعدم صحة القراءة، وعلى من يقصد ان لا يحث ومن يلتزم ان لا يخلف. وان كان ثمة موجبات اضافية فلتطرح وينظر فيها وفقاً لاحكام الدستور نفسه.

■ هل ترى ان وثيقة الوفاق الوطني اصبحت كلها ضمن الدستور ام ان هناك امورا غير منظورة تفتقر تعديل الدستور؟

واكيم: الطائف، نتيجة معادلات خارجية غير متوازنة حالياً

■ كنت من نواب اتفاق الطائف ودستوره، وقد اظهرت التجارب خلال السنوات الماضية وجود ثغر وغموض واحياناً تناقض في الكثير من بنوده، ما توصيفك لذلك؟ □ المسألة لا تتعلق بنقص في النصوص او

□ تضمنت وثيقة الوفاق الوطني مجمل ارادة الشعب اللبناني في الوحدة الوطنية وان تعدد مذاهب وطوائف. كل من يقرأ بامعان المواد الدستورية المعدلة يدرك تماماً ان التعديل لم يغفل عن اي نية ارادها المشترون والنواب



الوزير والنائب السابق ادمون رزق.

الذين اجتمعوا في الطائف. المهم ان نقرأ بنية الفهم والتفهم. اما ان يترصب الواحد بالآخر بزعم غموض او تورية، فكل ما يحتاجه الرد هو الامعان في القراءة. كل ما يجب تضمينه في الدستور من وثيقة الوفاق، نسا وروحاً، موجود فيه.

■ المجلس النيابي منح نفسه حق تفسير الدستور بينما كان هذا الامر منوطاً بالمجلس الدستوري، هل ترى ذلك صحيحاً ام يجب اعادة الصلاحيات للمجلس الدستوري؟

□ صلاحية تفسير الدستور هي من حق المجلس النيابي نظراً الى دوره الرقابي والتشريعي المطلق.

□ تضمنت وثيقة الوفاق الوطني مجمل ارادة الشعب اللبناني في الوحدة الوطنية وان تعدد مذاهب وطوائف. كل من يقرأ بامعان المواد الدستورية المعدلة يدرك تماماً ان التعديل لم يغفل عن اي نية ارادها المشترون والنواب

خارجية ثلاثية لتقاسم النفوذ في لبنان، وعندما كانت تتوافر هذه المعادلة كان لبنان ينعم باستقرار وازدهار، واي اختلال بهذه المعادلة كان يؤدي الى ازمات سياسية او حروب اهلية، وتقاسم النفوذ كان يتم ◀



النائب السابق نجاح واكيم.

◀ عبر الادوات الداخلية التي هي الطوائف السياسية، وآخر صيغة كانت اتفاق الطائف. الطائف معادلة اميركية - سورية - سعودية، جاءت في مرحلة الاعداد لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط في مدريد عام 1990. في ايار 1989 انعقدت القمة العربية في الرباط، شارك فيها الرئيس حافظ الاسد رغم خلافه مع الملك الحسن وقتها، وتم تفويض ملك المغرب باسم العرب الاعداد لعملية السلام ووافق الرئيس الاسد، وبارك كل خطوات ياسر عرفات السلمية فتنازل عن الورقة الفلسطينية، وبارك دور ملك الاردن الحسين فتنازل عن الورقة الاردنية. في مقابل ذلك حصل الاسد على "نصف الورقة اللبنانية"، وتم عقد مؤتمر وطني للنواب اللبنانيين في الطائف وتشكيل اللجنة العربية الثلاثية لاعداد المؤتمر.

الحزب لن يقبل برئيس معاد له، والعقدة هنا.

■ ما هي الايجابيات التي وردت في دستور الطائف؟

□ في النصوص الدستورية الايجابيات هي قليل من مساحيق التجميل، مثلا بند الغاء الطائفية السياسية، وهذا ادخلناه "بالزعة". لكن لماذا لم يطبق؟ لأن المعادلة الثلاثية لا تقبل به لانه يخرب عليها كل شيء، يعني نقل لبنان من تقرير سياسة الداخل الى سياسة الخارج. اما موضوع صلاحيات رئيسي الجمهورية والحكومة، فهي ليست اصلاحا بل ترجمة لمعادلة.

■ المجلس النيابي منح نفسه حق تفسير الدستور بينما كان هذا الامر منوطا بالمجلس الدستوري، هل ترى انه يجب اعادة الصلاحيات الى المجلس الدستوري؟

□ هذه ايضا حصل نقاش حولها، وفي كل دول العالم التي يوجد فيها قضاء محترم حتى المحاكم تقرر عدم تطبيق اي قرار اذا كان مخالفا للدستور. لذلك نقلوا الصلاحيات الى المجلس النيابي ليبقى الحاكمون قابضين على الوضع ولم يعطوها للمجلس الدستوري رغم انه يتم تعيين اعضائه من المجلس النيابي والحكومة!.

” متى يمكن اعتبار ان اتفاق الطائف فشل او لم ينفذ؟
□ طار اتفاق الطائف عندما طارت المعادلة الثلاثية واصبحت سوريا خارج المعادلة عام 2005، فاختلفت المعادلة لكن جرى تعويض الغياب السوري بوجود حزب الله.

“ هل ترى وجوب توضيح او تعديل بعض البنود وما هي؟ لاسيما حول المهمل (في انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة) والصلاحيات ونصاب جلسات المجلس سواء لانتخاب رئيس الجمهورية او رئيس المجلس؟
□ يتكلمون عن الصلاحيات والمهمل وسواها من مواد دستورية، لكن في المعادلة الجديدة تحددت الاحجام للقوى الطائفية في لبنان، فماذا يعني القول تقلصت صلاحيات رئيس الجمهورية؟ المعادلة التقليدية ايام جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب انتهت، وحلت محلها معادلة اميركا وسوريا والسعودية، فتغيرت احجام القوى الداخلية ونقلت صلاحيات رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء مجتمعا، حيث لكل طرف حصته وله الثلث المعطل. بمعنى الشيعية السياسية لسوريا، والسنية السياسية للسعودية، والمسيحية السياسية للاميركي.

■ الا توجد مخارج دستورية لازمة الحالية؟
□ لاسف لا مخارج. اذا تعلقنا بالشكل يجب ان تحصل جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية، لكن الاميركي يريد رئيسا للجمهورية تابعا له بالكامل يكون قادرا على الوقوف في وجه حزب الله الذي جاء ليملا الفراغ السوري في هذه المعادلة.

معك عالسمع
1717
دايماً بخدمتك!



المديرية العامة للأمن العام